أسواق الأسهم تعاود الانتعاش مع اعتماد البنوك المركزية سياسة نقدية تيسيرية

«الوطني»: التوقعات ترجح قيام الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة كتأمين ضد تباطؤ النمو

التضخم ومعدل الفائدة في الولايات المتحدة

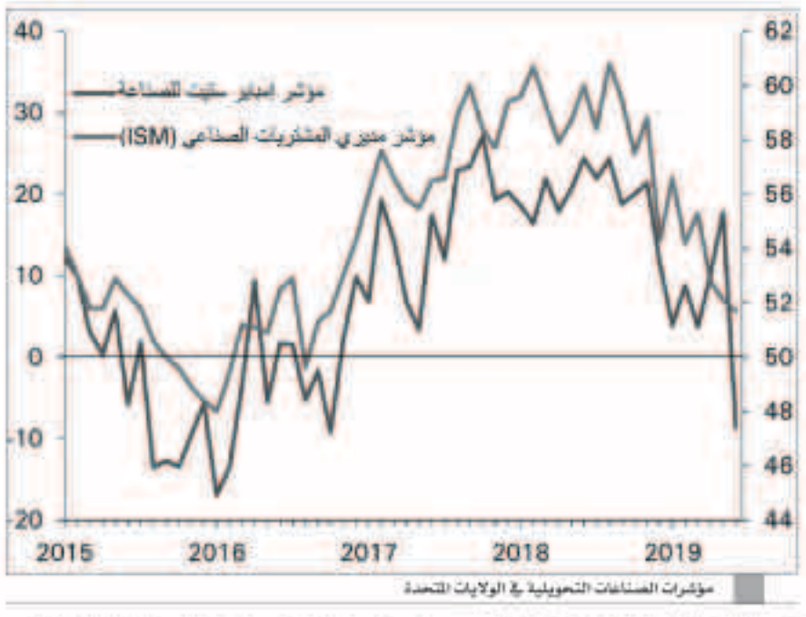

مؤشرات الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة

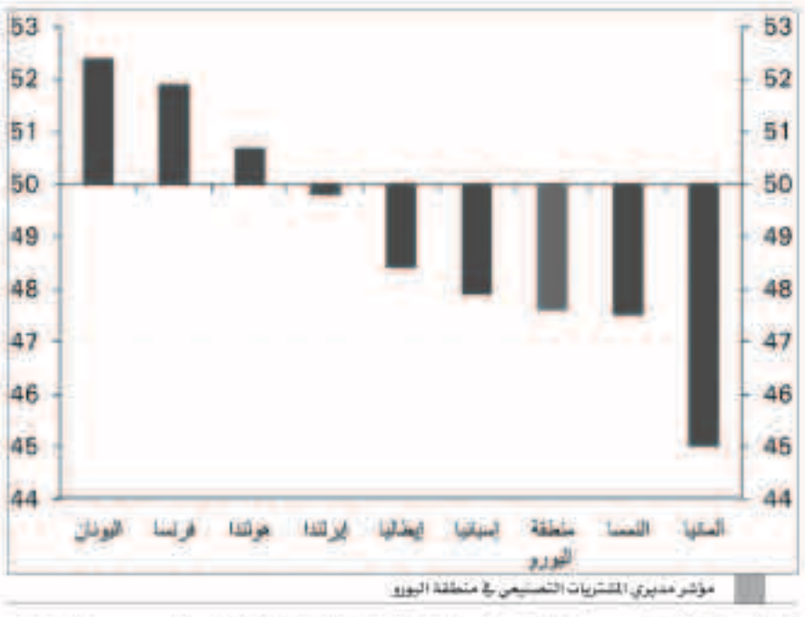

مؤشر مديري المشتريات التصنيعي في منطقة اليورو

أوضح بنك الكويت الوطني أن أسواق الأسهم العالمية ارتفعت في شهر يونيو بعد الأداء الضعيف الذي شهدته في مايو بدعم من التوقعات المساندة لقيام البنوك المركزية الرئيسية بتطبيق المزيد من السياسات التيسيرية لتجنب تبعات التباطؤ الإقتصادي. حيث سجل مؤشر ستاندرد آند بورز للأسهم الأمريكية نموا بنسبة 6.9 في المئة على أساس شهري محققا أفضل أداء مسجل في شهر يونيو منذ العام 1955. كما أدت التوقعات المتعلقة بتباطؤ النمو وإمكانية تطبيق سياسات التحفيز النقدي إلى استمرار تراجع عائدات السندات. حيث تراجعت عائدات سندات الخزينة الأمريكية لأجل عشر سنوات دون مستوى 2.0 في المئة في أواخر يونيو في حين وصلت عائدات السندات الألمانية إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 0.3- في المئة. ومن جهة أخرى، ساهمت أيضا الهدنة المعلنة بين الولايات المتحدة والصين فيما يتعلق برفع الرسوم الجمركية في تعزيز أداء الأسواق وذلك على الرغم من أن التوصل إلى اتفاقية تجارية شاملة ما زال بعيد المنال. وفي ذات الوقت، ارتفعت أسعار النفط خلال الشهر مع توقعات بتمديد الأوبك وحلفائها لاتفاقية خفض الإنتاج حتى العام المقبل، وهو الأمر الذي تحقق بالفعل.

الاحتياطي الفيدرالي يمهد الطريق لخفض أسعار الفائدة

وكما كان متوقعاً، أبقى الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة دون تغيير في يونيو عند مستوى 2.25-2.50 في المئة، إلا انه مهد الطريق لسياسة نقدية تيسيرية من خلال التخلي عن نبرة «التحلي بالصبر» في إدخال تعديلات على أسعار الفائدة في المستقبل والالتزام بسياسة «التصرف وفقا لما تقتضيه الحاجة للحفاظ على النمو الاقتصادي». وعلى الرغم من أن بيانات النشاط الاقتصادي الأخيرة لا تعتبر سيئة بأي حال من الأحوال، إلا أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي يدرس خفض سعر الفائدة باعتباره «تامين» ضد تباطؤ النمو الاقتصادي في المستقبل «بما في ذلك نتيجة لتباطؤ التجارة العالمية»، بالإضافة إلى تراجع معدلات التضخم، والذي ظل ثابتا عند مستوى 1.6 في المئة على أساس سنوي في مايو وفقا لمؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي وهو المقياس المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي وأقل بكثير من المستوى المستهدف البالغ 2 في المئة.

ومن جهة أخرى فإن الأسواق المالية - وكذلك الرئيس ترامب - يتوقعون على نحو متزايد سياسة نقدية أكثر مرونة مع الأخذ في الحسبان أن أسواق العقود الآجلة وضعت في اعتبارها خفضا لأسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس على الأقل في يوليو مع ارتفاع الاحتمالات بواقع 92 في المئة خفضا بواقع 50 نقطة أساس على الأقل بحلول نهاية العام. ومع ذلك يعتقد بعض المحللين أن الأسواق تتقدم فيما تشير توقعات «الرسم البياني الذي يصدر عن الاحتياطي الفيدرالي باستخدام النقاط والذي يطلق عليه «dot plot» ما يزال يشير تقريبا إلى عدم حدوث تغيير في أسعار الفائدة هذا العام.

ويشير الدراسات الاستقصائية لنشاط الصناعة التحويلية - والتي غالبا ما تعتبر مؤشرًا جيدًا للاقتصاد بالمفهوم الأوسع - إلى ضعف في الأداء فيما يعتبر من ضمن المخاوف الرئيسية لدى الاحتياطي الفيدرالي. فعلى سبيل المثال، تراجع مؤشر إمباير ستيت إلى منطقة الانكماش في يونيو، بينما انخفض مؤشر مديري المشتريات الصناعي الصادر عن معهد إدارة التوريدات «ISM» الذي يتم مراقبته عن كثب إلى 51.7 بعد ان بدأ اتجاهه الهبوطي بشكل ملحوظ منذ العام الماضي. وتتجه الأمال إلى أن ذلك الأداء الضعيف مبالغ فيه بسبب الرسوم الجمركية والمخاوف التجارية التي قد لا تتحقق ما إذا تمكنت الولايات المتحدة والصين من احتواء الأزمة، كما أن قطاع الخدمات، الذي يعتمد في ادائه على الأوضاع المحلية، ما يزال قويا. فعلى سبيل المثال، ارتفع الإنفاق الاستهلاكي إلى 4.4 في المئة على أساس سنوي في شهري ابريل ومايو، وما زالت ثقة المستهلك «على الرغم من التراجع المسجل في يونيو» عند مستويات مرتفعة تاريخيا بدعم من انخفاض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها منذ 50 عاما حيث بلغت 3.6 في المئة مع نمو الأجور بنسبة 3 في المئة +. إلا انه على الرغم من ذلك، فإنه في ظل موجة النمو الاقتصادي والتي تعد الأطول في تاريخ الولايات المتحدة نظرا لاستمرارها لمدة 121 شهرا، تبدو إمكانية تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي شبه مؤكدة. وتشير تقديرات «Nowcast» إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 1-1.5 في المئة فقط في كل من الربعين الثاني والثالث من العام 2019، اي اقل من نصف النسبة المسجلة في الربع الأول البالغة 3.1 في المئة، والتي تلقت دعما ملحوظا بفضل الارتفاع القوي في المخزونات.

ضعف قطاع الصناعات التحويلية يثقل كاهل أوروبا

كما يؤثر ضعف قطاع الصناعات التحويلية أيضاً على الاقتصاد الأوروبي في ظل بقاء مؤشر مديري المشتريات التصنيعي لمنطقة اليورو في منطقة الانكماش خلال شهر يونيو، حيث بلغ 47.6 ، فيما مثبت ألمانيا بأسوأ اداء مسجلة 45.0 بما يعكس شدة التباطؤ العالمي والشكوك المتعلقة بالسياسة الإقليمية والمشاكل التي يعاني منها قطاع السيارات بالغ الأهمية بالنسبة للاقتصادي الألماني. وتشير الأرقام إلى تراجع ناتج الصناعات التحويلية بنسبة 0.7 في المئة على أساس ربع سنوي في الربع الثاني من العام 2019، بما قد يحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.2-0.3 في المئة مقابل 0.4 في المئة في الربع الأول من العام. وتجمع الآراء على ارتفاع النمو في النصف الثاني من العام إذا تعافت التجارة العالمية بفضل تحسن سوق العمل مع ارتفاع الأجور إلى أعلى مستوياتها منذ 10 أعوام بنسبة 2.5 في المئة في الربع الأول من العام 2019 وانخفاض معدلات البطالة إلى 7.5 في المئة في مايو. إلا أن ثقة الأعمال ما زالت منخفضة وهناك مخاطر محيطة بآفاق النمو على خلفية الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة «بما في ذلك النزاع القائم على دعم صناعة الطائرات». هذا إلى جانب انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي «حيث لم يتم التوصل بعد لشروط نهائية لذلك الانفصال» وارتفاع الدين العام في إيطاليا على الرغم من تقليص النفقات التي اعلن عنها مؤخرا.

وفي هذه الظروف الاقتصادية وبينما ضل معدل التضخم الأساسي «اقل بكثير من المستوى المستهدف البالغ 2 في المئة»، رغم ارتفاعه بالفا 1.1 في المئة على أساس سنوي في يونيو، أعلن البنك المركزي الأوروبي استعداده لتطبيق حوافز جديدة. وقد يكون ذلك في هيئة خفض أسعار الفائدة، أو على الأرجح استئناف برنامج شراء السندات الذي أوقفه في ديسمبر الماضي، إلى جانب تطبيق إرشادات استشرافية اقوى بالنسبة للسياسات النقدية المتبعة. وما لم تتدهور آفاق النمو، فقد ينتظر البنك المركزي الأوروبي حتى اجتماع السياسات المقرر انعقاده في سبتمبر قبل ادخال اي تغيرات جوهرية على سياساته النقدية. ومن المقرر أن يترك ماريو دراجي منصبه كرئيس البنك المركزي الأوروبي في أكتوبر ويأمل بعض المحللين في الإعلان عن برنامج للتخفيف الكمي على المدى الطويل ليس فقط كخيار سياسي أكثر فاعلية، بل كوسيلة لإلزام خلفه باتباع نفس النهج لتحفيز الاقتصاد، ومن المتوقع أن تحل محله كريستين لاجارد، الرئيس السابق لصندوق النقد الدولي «على الرغم من أنها تعتبر بالفعل من المرشحين المتحمسين لاتباع سياسة نقدية تيسيرية».

ويظهر الاقتصاد البريطاني أيضا علامات تدل على تراجع حاد، حيث اقترب معدل النمو الفصلي من الصفر في الربع الثاني من العام 2019 «0.5 في المئة في الربع الأول» وانخفض مؤشر مديري المشتريات لقطاع البناء إلى ادنى مستوياته خلال عقد من الزمن بلوغه 43.1 في يونيو في ظل تأخر الاستثمارات على خلفية الشكوك المتعلقة بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي. ويعتبر عمدة لندن السابق بوريس جونسون هو المرشح الأوفر حظا في الوقت الحالي ليحل محل رئيسة الوزراء تيريزا ماي عند إجراء انتخابات حزب المحافظين لاختيار زعيم جديد في 22 يوليو، وقد تعهد جونسون بالسعي لتعديل اتفاقية الانفصال المتفاوض عليها مع الاتحاد الأوروبي أو الانفصال «بدون اتفاق» بنهاية اكتوبر. هذا ولن يكون اي من الخيارين سهلا وذلك نظرا للاغلبية الضئيلة التي تحظى بها الحكومة في البرلمان، لذا ترتفع فرص إجراء انتخابات عامة والتي لا يمكن التنبؤ بنتائجها بشان انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي. ومن جهة أخرى، الح مارك كارني محافظ بنك إنجلترا مؤخرا بأن أسعار الفائدة يمكن خفضها من 0.75 في المئة حاليا على خلفية المخاطر المتعلقة بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الاوروبي وغيرها من المخاطر العالمية بما يناقض التوجه الرسمي السابق لرفع أسعار الفائدة بصفة «تدريجية» و «محدودة».

بنك اليابان يلمح بتطبيق سياسات تيسيرية في حال تصاعدت المخاطر

ابقى بنك اليابان على السياسة النقدية دون تغير الشهر الماضي، إلا انه مثله في ذلك مثل الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي، أشار إلى إمكانية تبني المزيد من تدابير التحفيز إذا استمر تدهور آفاق نمو الاقتصاد العالمي. حيث انخفض نمو الصادرات اليابانية للشهر السادس على التوالي في مايو «7.8- في المئة على أساس سنوي» فيما يعزى بشكل رئيسي لضعف الطلب الصيني على معدات تصنيع أشباه الموصلات وقطع غيار السيارات. في إشارة إلى ان الحرب التجارية القائمة مع الولايات المتحدة قد ألقت سلباً على اقبال المصنعين الصينيين تجاه المنتجات الوسيطة. من جهة أخرى، انخفضت الواردات في مايو «1.5- في المئة على أساس سنوي» بعد تسجيلها لنمو بنسبة 6.4 في المئة على أساس سنوي الشهر السابق بما يعكس ضعف الاستهلاك المحلي.

الصين تتطلع إلى تعزيز الاستثمار في ظل المخاوف المحيطة بالنمو

أعلنت الحكومة الصينية عن عزمها مواصلة تحرير القطاعات الرئيسية بما في ذلك التمويل والتصنيع في اقرب وقت من العام المقبل، في محاولة لدعم تدفقات الاستثمار الأجنبي. ويأتي هذا الإعلان وسط علامات على استمرار الضعف الاقتصادي، لأسباب ليس اقلها التوترات التجارية مع الولايات المتحدة. وفي واقع الأمر، أشارت احدث بيانات مؤشر مديري المشتريات إلى اداء اضعف من المتوقع. حيث تراجع مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الخاص من Caixin إلى منطقة الانكماش في يونيو للمرة الأولى منذ عدة أشهر. كما اشار مؤشر مديري المشتريات التصنيعي الرسمي إلى الانكماش ايضا نظرا لبلوغه 49.4، دون تغيير عن مؤشر مايو. اما على الجانب المشرق، ظل اداء مؤشر مديري المشتريات الرسمي للقطاع غير الصناعي على نطاق واسع مستقرا عند مستوى 54.2. وفي ذات الوقت، استقر ايضا اداء الرتميني خلال شهر يونيو، بعد ان انخفض بشكل حاد في مايو نتيجة للمخاوف المتعلقة بالتجارة والنمو الاقتصادي، وذلك على خلفية تقدم المباحثات التجارية وضعف الدولار الأمريكي.

مخاوف النمو تلقي بظلالها على تمديد أوبك لاتفاقية خفض الانتاج

تسببت المخاوف المتعلقة بضعف الاقتصاد العالمي في الضغط على أسعار النفط رغم تمديد الأوبك وحلفائها لاتفاقية خفض الإنتاج لمدة تسعة اشهر إضافية حتى مارس 2020 ،والتي تم انعكاسها على الأسعار إلى حد كبير قبل الإعلان عنها في أوائل يوليو». وفي شهر يونيو، تعرضت أسعار النفط لقوى متضاربة ساهمت في تراجعها. حيث تراجع سعر مزيج خام برنت في منتصف الشهر إلى ادنى مستوياته المسجلة منذ يناير في ظل تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين قبل أن تساهم الضغوط الجيوسياسية المتمثلة في الهجوم على ناقلات النفط قبالة مضيق هرمز ومنشآت سعودية وانخفاض مخزونات النفط الامريكية في دفعه للارتفاع مجددا بنهاية الشهر بنسبة 3 في المئة ليغلق عند سعر 66.6 دولار للبرميل. كما ادت عوامل تضمنت إسقاط إيران لطائرة أمريكية بدون طيار وما تبع ذلك من إيقاف امريكا هجوما وشيكا على إيران ثم فرضها عقوبات على المرشد الأعلى على خامنئي في المساهمة في زيادة المخاطر الجيوسياسية للنفط.

مواصلة ارتفاع مؤشرات النمو غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي

واصل النشاط غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي اكتساب المزيد من الزخم، حيث سجل مؤشر مديري المشتريات في كلا من السعودية والإمارات نموا ملحوظا «57.4 و57.7 على التوالي» في يونيو بدعم من زيادة الطلبيات الجديدة والإنتاج. اما على صعيد نمو الوظائف، فقد كان هامشيا. وتظهر البيانات الرسمية أن الناتج المحلي الإجمالي السعودي قد ارتفع بنسبة 1.7 في المئة على أساس سنوي في الربع الأول من العام الحالي مقابل 1.5 في المئة في العام السابق مدفوعا بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 2.1 في المئة. وفي ذات الوقت، ارتفع معدل النمو في قطر إلى 0.9 في المئة على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2019 مقابل 0.3 في المئة في الربع الرابع من العام 2018 مع تسجيل القطاع غير الهيدروكربوني نموا بنسبة 1.6 في المئة.

وأخيرا، فإنه وفقا للاونكتاد، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 0.1 في المئة في العام 2018، حيث بلغت 17.4 مليار دولار، في ظل اجتذاب الإمارات لنصيب الأسد «10.4 مليار دولار». إلى جانب ذلك، تسارعت خطوات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والخبرات الأجنبية نحو دول مجلس التعاون الخليجي. واقدمت السعودية، مثل الإمارات وقطر، على توفير إقامة دائمة للوافدين من ذوي المهارات المرتفعة والتخفيف من القيود المفروضة على الملكية الأجنبية للشركات المدرجة للمستثمرين الاستراتيجيين.

«قطر غاز» تسلم الشحنة الـ3000 إلى اليابان

قطر غاز تسلم الشحنة الـ3000 إلى اليابان

أعلنت شركة قطر غاز، أمس الثلاثاء، تسليم الشحنة رقم 3 آلاف من الغاز الطبيعي القطري المسال إلى اليابان، وذلك منذ توريد الشحنة الأولى إلى محطة كاواغويه لاستلام الغاز الطبيعي المسال في 10 يناير 1997، وفق بيان.

وقال وزير الدولة لشؤون الطاقة، ورئيس مجلس إدارة قطر غاز: «نحن سعيدون بهذا الإنجاز الهام والذي تحقق خلال ما يزيد قليلا على عقدين منذ تسليم الشحنة الأولى إلى عملائنا في اليابان والذين كانوا أول المتعاقدين لشراء الغاز القطري المسال».

وأضاف سعد الكعبي، الذي يتولى أيضا منصب العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للبترول، أن التزام قطر غاز بتلبية احتياجات اليابان من الطاقة هو اليوم أقوى من أي وقت مضى.

يشار إلى أنه تم تسليم الشحنة رقم 3 آلاف إلى شركة JERA، وهي مشروع مشترك بين تشوبو إلكتريك، وطوكيو إلكتريك، إذ سلمت لمحطة كاواغويه لاستلام الغاز الطبيعي المسال.

وأشار البيان إلى انه تمّة العديد من العقود لآجال مختلفة مُبرمة بين شركة قطرغاز، ومشترين يابانيين رئيسيين لتوريد الغاز الطبيعي المسال، بمن فيهم JERA، توهوكو إلكتريك، وكانساي إلكتريك، وشوغوكو إلكتريك، وطوكيو غاز، وأوساكا غاز، وتوهو غاز، وشيزوكا غاز.

وتابع البيان: « أن قطر غاز تقوم بتوفير كميات كبيرة من متطلبات اليابان من الشحنات الفورية للغاز الطبيعي المسال بين حين وآخر».

الجدعان: نظام المنافسات والمشتريات الحكومية يعالج جوانب القصور بالنظام الحالي

وزير المالية السعودي محمد بن عبدالله الجدعان

قال وزير المالية السعودي محمد بن عبدالله الجدعان إن نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد سيسهم في تحقيق التوازن المالي عن طريق تعزيز فاعلية التخطيط المالي، وإدارة الموارد المالية بفعالية.

وأوضح الجدعان في بيان للوزارة أمس الثلاثاء، أن النظام سيسهم كذلك في تنظيم وحوكمة الإجراءات ذات الصلة بالمشتريات الحكومية وفق أفضل الممارسات المعمول بها عالميًا، ويعالج جوانب القصور في النظام الحالي؛ من أجل الارتقاء بكفاءة الإنفاق في المشاريع التنموية.

و قرر مجلس الوزراء خلال جلسته اليوم برئاسة الملك سلمان الموافقة على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية.

وبين الجدعان أن النظام سيعزز من النزاهة والمنافسة، عبر منع تأثير المصالح الشخصية، وحماية المال العام والمحافظة عليه، وتوفير معاملة عادلة للمتنافسين؛ تحقيقًا لمبدأ تكافؤ الفرص الذي يمثل أحد أهداف رؤية الوزارة؛ بالإضافة إلى تخصيص وإدارة الموارد المالية بفاعلية.

وأضاف انه سيوفر مزيداً من الشفافية في كل إجراءات المنافسات والمشتريات، عبر إتمام تلك الإجراءات، بما في ذلك تقديم وفتح العروض، من خلال البوابة الإلكترونية الموحدة «اعتماد».

وأكد أن النظام تم تطويره ليُلبي احتياجات القطاعين العام والخاص، ويراعي قطاع المقاولين والمتعهدين، إذ تم وضع آلية واضحة لتعديل أسعار العقود والتعويض في حال ارتفاع أسعار المواد الأولية أو الرسوم الجمركية أو الضرائب أو في حال مواجهة المتعاقد صعوبات مادية لم يكن بالإمكان توقعها أثناء تنفيذ العقد، كما تم إعطاء الجهة الحكومية الحق بصرف الدفعات مباشرة إلى المقاولين والموردين من الباطن.

وأشار الجدعان إلى أن النظام سيدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية، وسيعطيها الأولوية في المنافسات وسيعفيها من تقديم الضمان الابتدائي بما يراعي مقتضيات المصلحة العامة وبما لا يخل بقواعد المنافسة، كما انه يحقق التنمية المستدامة للشركات ويكرس مفاهيم الحوكمة بما يسهم في حماية مستقبلها، كما يشجع النظام الشركات العائلية على الإدراج في السوق المالية للمحافظة عليها وحماية مستقبلها، وبذلك تطوير مساهمتها في الناتج المحلي.

وقال إن نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد سيسهم في تحقيق أقصى درجات كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال تحديد الاحتياج الفعلي للجهات الحكومية، ورفع جودة ممارساتها فيما يخص الأعمال والمشتريات؛ وذلك عبر تقييم أداء المتعاقد، ومستوى الجودة.

اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمار بين الإمارات وجامبيا

وقعت وزارة المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة أمس الثلاثاء اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمارات مع جمهورية جامبيا.

وبموجب هذا العقد، سيتم حماية استثمارات الجانبين من كافة المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة والحجز القضائي والتجميد، بالإضافة إلى على تسهيل السماح بإنشاء الاستثمارات المتبادلة ومنح التراخيص لها، وفقا لبيان صادر من الوزارة.

ويهدف هذا التعاون إلى تقوية الاقتصاد و الاستثمار الاماراتي المشترك مع مختلف الدول على المستوى العالمي.

وعلق عبيد حميد الطاير وزير الدولة للشؤون المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة قائلا: «تعتبر جمهورية غامبيا إحدى أبرز الشركاء الاقتصاديين للدولة في منطقة غرب افريقيا. ويأتي توقيع اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين الدولتين ليؤكد على سعي الدولتين لتعميق علاقات التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية وبما يشجع على نمو الاستثمارات المتبادلة.»